

*Kamel Bounab | كمال بوناب

"النّضال من أجل الاعتراف في العلاقات الدولية: القوى الراهنة والتعديلية والصاعدة".

"The Struggle for Recognition in International Relations:
Status, Revisionism, and Rising Powers".

عنوان الكتاب في لغته: *The Struggle for Recognition in International Relations: Status, Revisionism, and Rising Powers.*

عنوان الكتاب: النّضال من أجل الاعتراف في العلاقات الدولية: القوى الراهنة والتعديلية والصاعدة.

المؤلف: ميشيل موراي Michelle Murray.

سنة النشر: 2019.

الناشر: Oxford University Press.

عدد الصفحات: 280 صفحة.

* أستاذ العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة عنابة، الجزائر.

* Professor of International Relations, Department of Political sciences, Annaba University, Algeria.

مقدمة

تسعى الدول الإسكندنافية لنيل الاعتراف بأدوارها في تعزيز حقوق الإنسان؛ في هذا تذكيرٌ بمقولة فلسفية لأكسيل هونيت: "الاعتراف هو العلاقة العملية بالذات"؛ أما بعد أن تطوّرت الأدبيات واكتسبت صفة الأكاديمية، فالاعتراف نوعان بحسب ألكسندر وندت، رفيعٌ وسميك Thin and Thick.

تُثير المؤلفَة أُحجية إمبريقية أبدية: ليست القوى الصاعدة كلها تعديلية Revisionist Powers، وليس كلُّ تحوّلٍ في القوى يقود إلى حرب قوى عظمى، كما أن التحوّلات في التوزيع الدولي للقوة ليست سبباً كافياً لتبرير الصراع؛ إذًا ماذا يوجد في جعبة نظريات العلاقات الدولية لحلحلة هذا اللغز؟ يرى منظرو السلام الديمقراطي أن التعديلية تتبع أساساً من العوامل الاجتماعية الداخلية، أما البنائيون (آن كلونان وريتشارد نيد ليو)، فيرشدون إلى أهمية المناقشات المحلية بين الكيانات الثقافية في تشكيل هوية الدولة الوطنية، حيث الهوية "تُبنى في المنزل"؛ والنخب السياسية دومًا تحشد وتستدعي ذكريات تاريخية؛ ويستدلّ الواقعيون الدفاعيون أنّ هيكل النظام الدولي يوفّر حوافز قليلة للتوسع، هذا الأخير، بحسب باري بوزن Barry Posen "استثناءً وليس قاعدةً"؛ مع هذه البنية، ستكون الدول راضية ودفاعية، والتعديلية ليست إلا انحرافاً وشذوذاً، وفي أحسن الأحوال نتيجة حتمية لباثولوجية السياسة الداخلية. يُرجع ستيفن فان إيفيرا، على سبيل المثال، ظاهرة "عبادة الهجوم" إلى لحظة تاريخية فارقة، اعتمد فيها القادة العسكريون قبل الحرب العالمية الأولى، مذاهب عسكرية هجومية (مثل الحرب الوقائية)، على الرغم من هيمنة فئات دفاعية، يشاطره في ذلك ستيفن وارد، مستدلًا بإسكاتٍ تعسّفي تعرّض له منظرو الوضع الراهن من نظرائهم التعديليين في مناظرات بشأن السياسة الخارجية تايشو - شوا في اليابان؛ يتداخل هذا مع مفاتيح جاك سنايدر الإرشادية عن نخبةٍ ما تُسيطر على صنع السياسة الخارجية وتخدم جدول أعمالٍ ضيقًا؛ لتكون بذلك التعديلية (من وجهة نظر الواقعية الدفاعية) نتيجة للصراعات السياسية المحلية التي تؤدي إلى مخرجات أمنية دون المستوى الأمثل؛ من جهتها تفترض الواقعية الهجومية عدم وجود دولة ذات نيات عدوانية بطبيعتها، لكنها قد تتصرّف بمنطق تعظيم القوة، لأنه الاستراتيجية الأكثر ضمانًا لبقاء الدولة في حالة الفوضى؛ فتعظيم القوة سلوك دولي متكرّر، والمنافسة الأمنية مستوطنة في العلاقات الدولية، لتكون بذلك التعديلية انعكاسًا لهيكلٍ يشجّع على العدوان.

صاغت المؤلفَة علاقات متناظرة بين فرضيات الدراسة ومجموعة من الحكم التقليدية في العلاقات الدولية؛ ومن فرضياتها أنّ: اللحظة القطبية وصلت حتمًا إلى نهايتها مع صعود قوى عظمى جديدة (في مقدّمها الصين) التي تحدّى النظام الدولي السائد؛ وأنّ من شأن التحوّلات في السلطة أنّ تزعزع الاستقرار جوهريًا على الصعيد الدولي؛ كما تفترض أنّ سياسات الدول الخارجية لا تستهدف تحقيق المصلحة المادية فحسب، لكن، وبشكل أساسي، إنشاء هوية في المجتمع الدولي تتطلب الاعتراف، هذا الأخير هو "فعل اجتماعي" في الأصل؛ لتكون بذلك الحجّة التعديلية للقوة الصاعدة بمنزلة بناء اجتماعي، تضمن لممثليها مكانة اجتماعية مشروعة؛ غير أنّ (في فرضية أخرى) عملية تأسيس هوية الدولة والحفاظ عليها تبدو غير مؤكّدة، لأن مسار تشكيل الهويات يعتمد على ردود اعترافٍ، من الدول الأخرى، تكون غير قابلة للتنبؤ؛ إذ إن عدم اليقين الاجتماعي يتماشى والبنية الفوضوية، ويقع في قلب مأساة سياسات القوى العظمى.

في مقابل هذه الفرضيات، تروّج المؤلفَة لقوانين أزلية في العلاقات الدولية، كأن تستند إلى مقولة روبرت جيلبين "منع التغيير الدولي يكمن في انفصال بين النظام الاجتماعي القائم وتوزيع القوة تجاه جهات فاعلة تستفيد أكثر من التغيير في النظام"؛ أو مقولته الأخرى التي توضح أهمية العوامل الاجتماعية في تشكيل ديناميات تحوّلات السلطة "المكانة (الهيبة) هي العملة اليومية في العلاقات الدولية"؛ وتسترسل الباحثة في عرض قانون آخر؛ القوة الصاعدة تسعى للحصول على نفوذ سياسي أكبر، يتناسب مع قدراتها الجديدة، وتُظهر استعدادًا متزايدًا لمتابعة مصالحها، حتى إذا استدعى الأمر استخدام القوة؛ أما قوة الوضع الراهن فتكون مدفوعة بالخوف والشك من المنافسة، وتعمل لاحتواء قوة غيرها ونفوذها؛ وفي ظلّ إصرارها على الدفاع عن الوضع الدولي القائم في مقابل القوة الناشئة التي تتبنّى نيات تعديلية، فيسكون من الصعب تفادي النزاع؛ وستولد معضلات أمنية تؤدي إلى منافسة مكثفة تنعكس في سباقات التسلح المحتمدة؛ وعلى الرغم من ذلك، تكمن المفارقة في أنّ الدول لا يمكنها إنشاء هويات ذات معنى من تلقاء نفسها، حيث تعتمد دائميًا في ذلك على بعضها بعضًا.

من هنا، حظي الصراع على الاعتراف بمكانة بارزة في التاريخ؛ فالإمبراطورية اليابانية توسّعت في آسيا ردًا على إحجام القوى الغربية في تقبلها باعتبارها شريكًا في المجتمع الدولي الأوروبي، ونشأت ألمانيا النازية بفعل فقدان الاحترام في تسوية فرساي؛ واليوم

هيكل الكتاب وفصوله

طرح الإشكالية الرئيسية للمؤلف على النحو التالي: كيف يمكن أن تدير قوة الوضع الراهن الصعود السلمي لقوى جديدة؟ ومن أهدافه استخلاص كيف يمكن استمرارية حالة عدم اليقين أن تعوّق التعاون في المجتمع الدولي. أما فرضيته الرئيسية، فهي أن بناء القوة الصاعدة يتم وفق عوامل اجتماعية عبر التفاعل مع قوى أخرى، تسعى فيه القوة التعددية للحصول على الاعتراف بهويتها على أساس أنها قوة كبرى. بناء عليه، هدف الفصلان الثاني والثالث من الكتاب إلى نسج علاقة بين النضال من أجل الاعتراف وتشكيل هوية الدولة في بنية فوضوية تحكمها أنماط متميزة من الصراع والتعاون.

بحثت الفصول من الرابع إلى السابع نهضة ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية التاريخية؛ إذ سعت ألمانيا لضمان "مكائنها في الشمس" بين القوى العالمية الراسخة، من خلال برنامج طموح للتوسع البحري، تتحدّى به الهيمنة البحرية البريطانية، بتوسيع نفوذ مجالها الاستعماري في أفريقيا؛ وصاحب إثبات حقها في إدارة شؤون السياسة العالمية جملة من المشكلات.

خلال أواخر القرن التاسع عشر، تحوّلت الولايات المتحدة إلى الخارج لتؤدّي أدواراً جديدةً للتدخل في الشؤون العالمية، وراهنّت في ذلك على بناء قدرة بحرية، وأظهرت استعداداً لاستخدام القوة من أجل إسماع صوتها في إدارة سياسات نصف الكرة الغربي؛ وبينما استوعبت بريطانيا ارتفاع الولايات المتحدة إلى مكانة القوى العالمية (وهو نموذج عن انتقال سلمي للقوة)، سعت لاحتواء قوة ألمانيا المتنامية (وكان ذلك أحد أسباب تعجيل الحرب العالمية الأولى)؛ وشكّل الاعتراف مفاهيم بريطانيا تجاه القوتين، وكانت نتائجه مختلفة في تحولات القوة.

في الفصل الختامي، تعود الباحثة إلى صعود الصين؛ وتخلص إلى أنه بقبول مطالبات الاعتراف بالصين، فحسب، في إمكان واشنطن أن تجعل من صعودها يسيراً.

منطلق نظري مُستحدث: هيغل بديلاً من هوبز

دأب الواقعيون على استعارة تشبيهات توماس هوبز لتفسير كيف أن الفوضى تعمل على تحفيز السلوك التنافسي بين الدول؛ إذ سينشأ الصراع، بالمفهوم الهوبزي، عندما يُصدر الأفراد أحكاماً بطرائق متباينة عما هو تهديد؛ في ذلك، ستأخذ العلاقات الاجتماعية شكل حرب الجميع ضد الجميع؛ في الحقيقة تلك هي حالة الطبيعة،

فكل فرد يحارب ليضمن بقاءه؛ غير أن هذا التبرير صنع معضلة إيستمولوجية في مقارنة الواقعية للفوضى، حيث كانت سبباً ونتيجة في آن واحد؛ لهذا تجادل الكاتبة أن إعادة بناء فلسفة هيغل بشأن الاعتراف، ستكون وسيلة إرشادية مفيدة لفهم الفوضى ومواد اندعام الأمن الاجتماعي التي تنشأ عندما تكون الجهات الفاعلة غير متأكدة تجاه هوياتها.

بدلاً من الانشغال بتهديد مادي يُمثله الآخرون، يبحث الرعايا في فلسفة هيغل عن اليقين الذاتي أو معرفة النفس؛ أمرٌ لن يكون إلا بوجود الوعي الذاتي الذي سيُدرِك أن الرغبة الجامحة في الثقة بالذات، لا تتحقق إلا من خلال وعي آخر، مُوازٍ بالذات؛ هنا، فحسب، سيولد النضال من أجل الاعتراف، فكل فعل استهلاكي يستدعي الحاجة إلى فعل آخر، ما يجعل الوعي في عملية بحث دائمة عن اليقين؛ الوعي في حقيقته غير راضٍ، ويتطلب الاستمرار بالوجود، أحياناً نفي الاثنين؛ قد تكون الاستجابة بالقضاء على مصدر عدم اليقين، حينها سيكون شكل العلاقة الأولى على قالب الحياة أو الموت؛ لكن الحقيقة أن تدمير الآخر غير مُجدٍ لتأمين اليقين الذاتي.

تحمل معركة الوعي بالذات تناقضاً لا يمكن حلّه؛ توترٌ عالي الشدّة بين الرغبة في السيادة الذاتية عبر تدمير الآخر، والحاجة المستمرة إلى هذا الآخر في الوجود، لتأكيد استقلالته؛ ويقود هذا إلى جدلية هيغل الشهيرة: "السيد والعبد"؛ سيكون المخرج الوحيد لإرضاء هذه الحاجات الذاتية المتنافسة في إلزام الآخر بالخضوع إلى الاعتراف؛ مرةً أخرى سيكون اعترافاً هشاً وغير متكافئ، اشترى فيه العبد خيار الحياة، وأظهر السيد استقلاله بعروض القوة المهذّدة؛ في حقيقته هو اعتراف غير مستقر، إن لم يكن اعترافاً من طرف واحد؛ إذًا هي عودة إلى بدء؛ إلى عدم اليقين.

إن النضال من أجل الاعتراف ظاهرة لا تعمل على مستوى الأفراد فحسب، بل تنتشر أيضاً في نطاق العلاقات الدولية؛ إذ تمنح الهوية الدولة شعوراً بالهدف، وتشكّل الأساس القانوني - المؤسسي لهياكلها، وتُضفي الشرعية على القرارات التي يتخذها السياسيون، ما يسمح لهم بتتبع ادّعاءاتهم عن المصلحة الوطنية، كما تسجل الهوية الحدود الإقليمية للدولة التي تفرّق بين ما هو داخلي وما هو خارجي؛ إن العنصر الأساسي في هوية الدولة هو فهمها ذاتها؛ الأمر شبيه بالسيرة الذاتية التي تقوم على تنظيم الخبرات التاريخية والطموحات المستقبلية في قصة متماسكة، لكن الأمر يعتمد بدرجة كبرى على تقبل الدول الأخرى لهذه الهوية بطريقة مماثلة؛ فالمعلم يعتمد على خصائصه الذاتية (هويته في الممارسة) لتدريس الفصل بفاعلية، ويحتاج إلى اعتراف من الطلاب، فبالاعتراف المتبادل تنشأ هويات المعلم والطلاب وترسخ، وستكون الفصول الدراسية بمنزلة

على تحديد شروط الحفاظ على النظام الدولي وتفترض أنّ أمنها لا يعتمد على الهيكل الدولي فحسب، بل هو قادر أيضاً على التأثير فيه؛ وقد يكون صوت القوة العظمى رسمياً (في المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة)، أو غير رسمي (الروابط الشخصية بين القادة)؛ وبتعبير راينهارد وولف، كسب الاحترام و"نيل الاعتبار الكافي" هو مؤشر مهم على الاعتراف، ستُعامل بموجبه القوة الصاعدة باعتبارها عضواً متساوياً في نادي القوى الكبرى؛ إذاً ينبغي للقوة الناشئة أن تتحلّى بصفات صوت القوة العظمى، وأن تبادر إلى الدعوة إلى ما يوحي أنها كذلك؛ بما فيها الدعوة إلى عقد مؤتمرات لإيجاد حلول للأزمات العالقة؛ وفي هذا ينبغي عدم الخلط بين أن تتمتع بصوت قوة عظمى، وأن يكون لك "مقعدٌ على الطاولة".

2. قدرات عسكرية مثالية: إن سمة القوى الكبرى هي القدرة على التدخل سياسياً ومتابعة المصالح العالمية، كما تكون لها قدرة الابتكار والتميز في التكنولوجيا؛ اجتماعياً، قد ترمز حقيبة اليد الفاخرة وارتداء ملابس مصممة وقيادة سيارة باهظة الثمن إلى لغة تواصل مع الآخرين تدل على أنّ الشخص يشغل منصباً عالياً؛ وبالمثل تُعبّر بعض أنماط الاستهلاك عن رموز مرئية، تشير إلى توافر مقومات حالة القوة؛ يشار إلى ذلك، على سبيل المثال، بالموارد الفخمة التي خصصتها الصين لإنجاح أولمبياد عام 2008؛ وكذا تطويرها البرنامج الفضائي؛ كما أن مشروع شينزنهيو V جعل منها الدولة الثالثة التي تضع شخصاً في الفضاء؛ وهي تهدف إلى وضع شخص في القمر بحلول عام 2024؛ إنها قوة عسكرية مثالية ترغب الصين من ورائها في أن يعترف بها باعتبارها قوة كبرى؛ كما أن مسعى الهند لامتلاك الأسلحة النووية منذ استقلالها في عام 1947، الذي بلغ ذروته في عام 1998، هو في حقيقته مسارٌ لنيل الاعتراف، حيث ترمز "السيطرة على الذرة" إلى الحدأة والازدهار وتجاوز ماضي المستعمرة؛ وهذا يطرح تعريفاً متفرداً للقوة العسكرية المثالية باعتبارها "أشكالاً من القوة تميل إلى امتلاكها حصرياً الدول القوية والأكثر أهمية في النظام الدولي".

3. مناطق النفوذ: قد تكون الإمبريالية أكثر أشكال النفوذ استهلاكاً، وهي ممارسة سيطرة سياسية جزئية أو كلية على ملكية استعمارية؛ لكن قد يُنتج الاعتراف غير المتماثل وهمّ قوة صاعدة مستقلة؛ وثبات هذا النوع من الاعتراف سيُضفي الطابع المؤسسي على العلاقات الهرمية؛ ففي مناقشات مايكل بارنت وريموند دوفال "لا يتشكل الهيكل الاجتماعي حصرياً من الفاعلين وقدراتهم، بل أيضاً من فهم الذات والمصالح الذاتية التي قد تدفعهم إلى قبول أداء دور ثانوي"؛ لكن، أحياناً

بنية اجتماعية؛ وأشار دافيد مك كورت إلى أن القوى العظمى، المهيمنة، الدول المارقة، هي هويات دور قبل كل شيء، ودراسة دور تُوّديه دولة ما، ستستدعي دراسة أدوار مضادة؛ وفي مثال آخر عن أهمية العامل الخارجي في الوصول إلى الاعتراف، أقرت معاهدة سلام نيستاد في عام 1721 أن روسيا قوة عظمى ذات مكانة في النظام الدولي، وحليفة جديرة بالاهتمام، يحق لها المشاركة في التسويات السلمية؛ ساهم هذا الأمر في تخفيف قلق روسيا بشأن هويتها، وعبر عن ذلك المستشار غافريل غولوفكين بقوله "انتقلنا من عدم الوجود إلى الوجود ... من الظلام إلى الأضواء"؛ واعتراضاً بدوره في المعاهدة، كُرم بيتر الأول بلقبَي الإمبراطور والكبير.

قد يأخذ الاعتراف شكل نموذج الاستجابة، أي الإدراك أن الهوية تشكلت، وهي على ما هي عليه بالفعل؛ وقد يكون تفاعلياً، أي بعد الاعتراف تظهر هوية الدولة التي لم تكن ظاهرة ما قبل سياسية، إنما كانت آثاراً رسوبية لديناميات التواصل من أجل نيل الحظوة والمكانة؛ في خضم هذا المسار، قد يوجد الإقرار الخاطئ تضارباً بين الطريقة التي تفهم بها الدولة ذاتها، وما مدى أهمية فهم الآخرين ذلك؛ أنطولوجياً سيكون استقرار الدولة، في هذه الحالة وأمن هويتها، عرضةً للأخطار.

تتبع الدول آليات عدة في تقديم هوياتها إلى الآخرين؛ فحتى الأسلحة لا تؤدي وظيفة أمنية فحسب، فأحياناً تدعم خطط الدولة في كيف ترغب أن يتم التعرف إليها؛ إنّ سرباً من خمس طائرات حديثة حتماً لن يكون ذا فائدة في تقديم منافع استراتيجية، لكنه كافٍ لتقديم عرضٍ جويٍّ محترم؛ إنه نوع من مطابقة طقوس مادية لمقولة: كوّنك دولة يعني، من بين أشياء أخرى، وجود جيش متطور؛ ينطبق الأمر على المباني في العواصم، والأعلام الوطنية، وشركات الطيران وحتى تطوير القدرات النووية.

البناء الاجتماعي للقوة التعديلية

تُدرِك القوة الناشئة أن قوة الوضع الراهن هي بمنزلة حارس بوابة نادي القوى الكبرى؛ لذلك وجب عليها أن تتعامل معها بطريقة تتفق مع صورتها الذاتية؛ وعلى الرغم من أن سياسة الاعتراف تتجلى في النشاطات الدبلوماسية الكبرى، وما يُديه القادة لبعضهم من احترام متبادل؛ فإن هذا لا يمنع القوة الصاعدة من اعتماد ثلاثة أشكال من ممارسات القوة لنيل الاعتراف من القوى الكبرى:

1. صوت القوة العظمى: تؤدي القوة العظمى، بحسب هيدلي بول، دوراً محورياً في تحديد القضايا التي تؤثر في الأمن الدولي وسلامة النظام ككل؛ وتعمل

3. الخطوة الثالثة، التماثل أو الأمانة: يكون للقوة القائمة خياران في الاستجابة لمطالب الاعتراف؛ يتمثل الأول في تأكيد عضوية القوة الصاعدة من دون عواقب، والنظر في طموحاتها بما يساهم في خدمة أغراض النظام الدولي، حيث يوجد إضفاء الشرعية على القوة والاعتراف المتبادل، توقعات مستقرة بشأن المستقبل؛ وبحسب توماس ليندمان، يبرز الاعتراف عندما يكون هناك "رابط هوية إيجابي" يقلل المسافة العاطفية بين الدولتين؛ إذ تدفع الهوية المشتركة الدول إلى تعرف بعضها إلى بعض بخصائصه المشتركة (اللغة، والعرق، ونوع النظام)، وهي عوامل اجتماعية تولد الشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد؛ ويضرب ليندمان مثالاً عن النظام الدولي في مؤتمر فيينا الذي يمثل تضامناً ملكياً تتعامل مع القوى الثورية كتهديد؛ بدوره يستدل جارود هايز بالديمقراطية، باعتبارها هوية متشاركة بين الهند والولايات المتحدة، مكنت الدولتين من التغلب على مخاوفهما الأمنية من انتشار الأسلحة النووية. أما الخيار الثاني، فيتمثل في استمرار إنكار مطالب الاعتراف بالقوة الصاعدة، الأمر الذي يحدثُ جُرحاً في احترامها ذاتها، ويمنع وجود علاقة عملية مع مقدراتها؛ ومن الطبيعي أن تنشأ صلة بين تجارب عدم الاحترام والعواطف السلبية أو "دبلوماسية الغضب"؛ إذ قد يصعد ممثل القوة الصاعدة المواجهة ويقوم بردة فعل غير متوقعة، مثل افتعال الأزمات الدولية والتحريض عليها، أو يُسرّع من امتلاكه القدرات العسكرية المثالية، ويشارك في مناورات عسكرية عالية المستوى لجذب الانتباه، لتتحول بذلك الدولة من قوة صاعدة إلى قوة متهورة وخطرة؛ وهنا يبرز مسار "الأمانة" كردة فعل من قوى الوضع القائم. الأمانة قضية اجتماعية، تُبنى من خلالها القضية باعتبارها تهديداً وجودياً يتطلب استجابة فورية وغير اعتيادية؛ وفي أحسن الأحوال سيتم تعريف القوة الصاعدة من حيث قوتها العسكرية وما تقدّمه من فوائد للجغرافيا السياسية والضرورات الاستراتيجية، فحسب، أما مطالباتها بالمساواة فستكون تافهة.

4. الخطوة الرابعة، البناء الاجتماعي للتعددية: تؤدّي الأمانة إلى احتواء القوة الصاعدة التي يُنظر إليها باعتبارها قوة عدوانية بالفطرة، لا يمكن التعامل معها إلا من خلال الالتزام الثابت بسياسة الاحتواء القوية، نتيجةً لذلك ستقل الأمانة مسؤولية التعاون إلى القوة الصاعدة التي ستصبح بمفردها مسؤولة عن فشله؛ بدورها ستتنصل القوة القائمة من دورها في إنتاج هذه العلاقة غير المستقرة التي تجسد عودة إلى جدلية هيغل في سيطرة السيد على العبد والاستمتاع بثمار عمله من دون الاضطرار إلى العمل؛ وعلى الرغم من أنّ تكلفة السلام بالنسبة

قد تتعنت القوة الصاعدة أمام عدم اعتراف القوة القائمة بقدراتها، وتتصرف "كما لو" أنّ لديها فعلاً المكانة التي تطمح إليها؛ وقد يساهم هذا في تهذيب الشعور بانعدام الأمن الاجتماعي المتأصل في هويتها، لكنه في المقابل قد يُهدّد بزعزعة الاستقرار الدولي.

إنّ وجود قوة عسكرية في أيدي دول معترف بها، يختلف عن دول تفتقد هذا الاعتراف؛ مثال ذلك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي تعترف بخمس دول نووية (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة)، فامتلاك هذه الدول السلاح النووي مشروع؛ وطموحات غيرها لذلك يجعله في مصافّ الدول المارقة؛ ما يجعل تطلّعات إيران، على سبيل المثال، غير شرعية لأنها تفتقر إلى الاعتراف؛ يقول ألكسندر وندت: "إن خمسمئة سلاح نووي بريطاني أقلّ تهديداً للولايات المتحدة من خمسة أسلحة نووية في كوريا الشمالية"؛ يشير قول وندت إلى البناء الاجتماعي للتهديد المدعوم من سياسة الاعتراف؛ حيث إن القوى الكبرى المعترف بها، تكون أقلّ عرضة لخوف بعضها من بعض.

من دون الاعتراف، يُنظر إلى تصرف القوة الصاعدة باعتبارها قوة عظمى، على أنه سلوك غير شرعي وعملي خارج القواعد التي تحكم النظام الدولي، وتُعامل القوة الصاعدة كمتهم أدنى، وليس عضواً كاملاً الصلاحيات في نادي القوى الكبرى؛ بناء عليه تتكشف التفاعلات بين القوتين الصاعدة والقائمة في أربع خطوات؛ تكررهما سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي:

1. الخطوة الأولى، عدم الاعتراف من القوة الراهنة: لا تُعتبر قوة الوضع القائم القوة الناهضة مؤهلة لنيل الحقوق والمسؤوليات التي تُحدّد دور هوية القوة الرئيسة في المجتمع الدولي؛ ومن شأن هذا الانفصام بين كيف ترى القوة الصاعدة نفسها، وكيف تُعاملها القوى الراهنة، أن يولّد أشكالاً من انعدام الأمن الاجتماعي.

2. الخطوة الثانية، تجربة عدم الاحترام: يعتبر راينهارد وولف أن عدم الاحترام هو إنكار غير مبرر للرتبة الاجتماعية وهجوم رمزي على إدراك ذات ما مكانتها في المجتمع؛ فبعد أن تستشعر القوة الصاعدة ذلك، تُعلن مقاومتها الخضوع الاجتماعي وتعمل على تصحيح الوضع؛ وإذا حدث وفشلت محاولات طعنها في عدم الاعتراف، فإنها قد تتكيف مع موقفها الاجتماعي الأدنى، وتشرع في التخلّي تدريجاً عن فهمها ذاتها، لتحتضن في النهاية راية التبعية؛ أو قد تنتهج التزاماً صارماً بمطالبها، مع إعادة صوغها، بغية إجبار القوى القائمة على تقبل ممارساتها الطموحة.

المصالح المشتركة في علاقاتها الدبلوماسية؛ فإن مسار النضال من أجل الاعتراف، يُقدّم تفسيراً موثوقاً عن تعثر منطق التماسك.

في الفترة التاريخية نفسها، كان الأسطول الأميركي أدنى بشكل ملحوظ من القوات البحرية العظمى (احتلّ المرتبة الثانية عشرة وكان أضعف من أسطولي تركيا والصين)، وُسِم بأنه بطيء السرعة وبقوة نيران قصيرة، لكنه، على الرغم من ذلك، كان مناسباً لقوة قارية استفادت استراتيجياً من موقعها الجغرافي.

يبدأ تطوُّع الولايات المتحدة في التحول إلى قوة عالمية مع نزاع حدودي اندلع بين فنزويلا وغويانا البريطانية (الأزمة الفنزويلية 1895-1896)، حيث هدّدت الولايات المتحدة بريطانيا بالحرب بسبب استبعادها من عملية صنع القرار في الإقليم؛ لكن هذه المرة، وخلافاً لدرس ألمانيا، لم يكن لتجارب عدم الاحترام أن تترسّخ، حيث أعلن آرثر بلفور دعم بريطانيا عقيدة مونرو، وذهب إلى أبعد من ذلك، حين أعلن عن حلم سيتحقق يوماً ما، يتمثل في إرساء عقيدة تجعل من الحرب بين ناطقي اللغة الإنكليزية مستحيلةً.

يقدّم سعي بريطانيا وحلفائها لاحتواء ألمانيا، في مقابل تفهّمهم مساعي الولايات المتحدة، تبريرات واضحة عن تباين مسارات الاعتراف في العلاقات الدولية والمعضلات التي قد تجتمع عندها؛ من جهة أخرى يبدو من المهم تلقّف تلك اللحظة التاريخية وتحليلها بميزاتها، نظراً إلى رسوخ الأنغلو ساسكونية في أيديولوجيا الداروينية الاجتماعية، ونشوء "قومية عرقية" تؤمن بأنّ البقاء للأصلح وتمارس الانتقاء في الشؤون العالمية.

القوى الصاعدة ومستقبل النظام الدولي

تعتقد المؤلفة أن هناك سبباً وجيهاً يدفعها إلى تعميم دراسات الحالة المعتمدة في الكتاب (ألمانيا والولايات المتحدة) على منعطفات زمنية أخرى. ففي مطلع القرن العشرين، كانت روسيا بدورها منشغلة بالنضال من أجل الاعتراف في العلاقات الدولية، خصوصاً بعد هزيمتها في حرب اليابان وتحوّلها إلى تعزيز مجال نفوذها في البلقان لاستعادة بريق مكانتها المفقودة، حيث تورّطت في أزمة البوسنة في عام 1908 وأزمة البلقان في عام 1912؛ أما في الوقت الحالي، فصعود الصين يذكّر بشكل مخيف بصعود ألمانيا قبل قرن، خصوصاً أن النظام الدولي الحالي يتشابه مع عصر ما قبل عام 1914، حيث تنحسر تدريجاً الديمقراطيات الليبرالية وتصدد قوى مغايرة تجد نفسها في مواجهة "نظام ليس من صنعها"؛ وكما

إلى القوة الصاعدة قد تجسد في التخلفي عن طموحها في ارتداء عباءة القوة الكبرى، فإن هذه النتيجة ليست إلا موقته ووهمية، فما يأتي من الأمانة لا يكون إلا دوامة من سوء الفهم وانعدام الأمن الذي يأخذ شكلين: انعدام الأمن الاجتماعي، نتيجة خبرات عدم الاعتراف؛ وانعدام أمن مادي، يظهر في سباق التسلّح.

في ختام الفصل، وتمهيداً لما يليه من تحاليل إمبيريقية؛ صنّفت الباحثة هويات القوة المتنازع عليها في أثناء انتقال السلطة إلى: قوة إقليمية، وقوة كبرى، وقوة عالمية، وقوة فائقة؛ حيث ذكّرت مساعي ألمانيا والولايات المتحدة لاكتساب هوية القوة العالمية في مطلع القرن العشرين، وأنّ الصين اليوم هي قوة عظمى معترف بها، تطمح إلى التحوّل إلى قوة؛ أكاديمياً، يعود الفضل في تحديد معنى أن تكون قوة عالمية إلى مساهمات ألفريد ثاير ماهان. أما التميز والعظمة، فتشكّل أول مرة من بريطانيا، الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

ألمانيا والولايات المتحدة: دروس متباينة في النضال من أجل الاعتراف

مع نهاية القرن التاسع عشر، تفرّدت ألمانيا بقوة مميزة في أوروبا، لكنها كانت محدودة وغير متّزنة خارج القارة، مقارنة بقوة بريطانيا؛ إذ أدرك بسمارك هشاشة ميزان القوى الأوروبي، وعقّم الرهان على التوسع الإقليمي لتعزيز الأمن القومي؛ لذلك كان عام 1897 بمنزلة نقطة انطلاق ألمانيا لتأمين مكانتها وإثباتها ضمن نادي القوى العالمية، حيث جرى تمرير قوانين البحرية في الرايخستاغ في الفترة 1898-1900، وأنشئ أسطول المخاطر Risikflotte الذي أصبح يرمز إلى رافعة سياسية تهدف إلى إعادة فرض تنظيم دبلوماسي في أوروبا، وتكون بمنزلة رادع يمنع هجوماً بريطانياً محتملاً.

أحسّت ألمانيا بالمعاملة الدونية والإذلال عقب تغييبها عن مشاورات بريطانيا - فرنسا في إطار ما عُرف بالاتفاق الودي في 8 نيسان/ أبريل 1904، وتعمّق هذا الشعور أكثر في اجتماع القوى الكبرى في الجزيرة الخضراء في الأندلس في عام 1906، واصطفاف لندن في المفاوضات بشأن مستعمرة المغرب إلى جنب باريس، ما جعل ألمانيا تنزلق إلى مصافّ القوة التعديلية التي تتبنى سلوكاً متهوراً؛ لم ينحصر ذلك في أزمة أغادير في عام 1911، بل تعدّاه إلى تسابق بحري حامي الوطيس، ففي الفترة 1906-1912، وضعت بريطانيا في البحر تسعاً وعشرين سفينة مركزية، في حين أرسلت ألمانيا سبع عشرة سفينة؛ وكان سباقاً بحرياً مكلفاً من ناحية الموارد المادية والبشرية؛ وعلى الرغم من غياب العداوة تاريخياً بين الدولتين، وغلبة لغة

الاستراتيجية الخاطئة التي تُزعزع الاستقرار؛ لذلك ليس للصين نيات حقيقية في تحدي النظام الدولي الحالي، بل إن استعداداتها لنيل مكاسب من التجارة العالمية، ستمنحها مساحة كافية في النظام الدولي.

تُقرّ الباحثة بوجود اختلافات عميقة بين الصين والولايات المتحدة، على الرغم من تقاسمهما بعض الخصائص الثقافية، حيث تُدافع الصين بشدة عن احترام سيادة الدول، في حين كان التدخل من أبرز ملامح قيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن الصين تحوز، اليوم، مقومات القوة العالمية كلها، من صوت قوة عظمى، أو دولة مسؤولة، كما تحب أن تعرّف نفسها، إلى قدرات عسكرية مثالية ومناطق نفوذ مؤثرة، لذلك لا تملك الولايات المتحدة إلا خيار صوغ سياسة خارجية جديدة تضمن صعوداً سلمياً للصين؛ عدا ذلك، فإن مقومات إعادة سيناريو عام 1914، تبدو واردة جداً.

مناقشة أفكار الكتاب

قدّم الكتاب إضافات ثرية إلى النظرية الاجتماعية في العلاقات الدولية التي يعتبر ألكسندر وندت أبرز من أرسى معالمها الصريحة، فأكثر هاجس شغل البنائين هو إعادة الاجتماعي إلى تخصص كان العنصر الاجتماعي فيه قليل الشأن والحضور فترة طويلة؛ من جهة أخرى بدأ المؤلف محاولة جريئة في مواكبة العمل الكلاسيكي لجون ميرشايمر "مأساة سياسات القوى العظمى" الذي ختمه بأنه ما زال في مقدور الولايات المتحدة إبطاء صعود الصين، شرط ألا تدير ظهرها للمبادئ الواقعية التي خدمتها منذ تأسيسها؛ وعلى غرار ميرشايمر استدلت المؤلفة بتاريخية تنافس القوى البحرية في ما بينها، ليس لتدحض أسس الواقعية الجديدة، بل لإثبات أن الهويات هي أساس المصالح، وأن الفوضى هي ما تصنع الدول من فوضى⁽¹⁾.

يبدو أن السياسة الخارجية الألمانية هي بمنزلة حافز فكري للبنائين؛ إذ إضافة إلى محاولة ألمانيا اكتساب هوية القوة العالمية قبل عام 1914، فإن رفضها المشاركة في المجهود الحربي المتعدد الجنسيات ضد العراق في عام 1991، ولّد هو الآخر اهتماماً أكاديمياً بهوية ودور جديدين، تضطلع بهما برلين في محاولة منها لإحداث القطيعة

هي حال عام 1914، تطوير الصين لقوتها البحرية في المياه الزرقاء، يُعيد إلى الذاكرة سعي الإمبراطورية الألمانية "المشؤوم" لحجز "مكائنها في الشمس" و"العواقب الوخيمة" التي جلبها ذلك على النظام الدولي؛ من المفيد الالتفات إلى مقولة ويليام كالاها "لُب السياسة الخارجية الصينية ليس معضلة أمنية، لكنه معضلة هوياتية؛ من هي الصين؟ وكيف تكون ملائمة للعالم؟".

إن رؤية الصين لمكائنها المستقبلية في النظام الدولي، مرتبطة برؤية مزدوجة بين تجارب قرون من الإذلال وتجديد وطني لفهم ذاتها، حيث تجرّعت الصين مرارة الدل في حرب الأفيون الأولى في عام 1839 التي لم تتوقّف تبعاتها إلا بانتصار الشيوعيين في عام 1949؛ وبات يُنظر إلى الحزب الشيوعي الحاكم باعتباره قائد عودة الصين كقوة في مواجهة الأجنبي الذين ارتكبوا سيلاً من الإهانات في حق البلد؛ وبات هذا الإدراك حاضراً في الوعي الصيني على الدوام في التفاعلات الخارجية، ففي عام 2001 اصطدمت طائرة تجسس أميركية بطائرة مقاتلة صينية فوق بحر الصين الجنوبي، ولم يتضمّن حل المشكلة ردة فعل عسكرية أو المطالبة بتعويضات اقتصادية، بل أصرت الصين على اعتذار علني، وهو ما يمثل اعترافاً رمزياً بمكائنها.

تثار مناقشات بشأن بناء الصعود السلمي للصين بين رؤيتين متضابتين: الاحتواء والمشاركة: يتبنى أنصار الاحتواء رؤية متشائمة تجاه صعود الصين من زاوية أنها تشكّل منافسة أمنية شديدة للولايات المتحدة، ويعتبر هؤلاء أنّ قوة الصين الاقتصادية ما هي إلا نقطة بداية لنفوذ عسكري جامح، خصوصاً أنّ نفوذ الصين في نطاقها الإقليمي أكبر، مقارنة بالولايات المتحدة، لذلك يدعو منتسبو هذا التيار إلى إعادة توجيه سياسة الولايات المتحدة الخارجية بغية احتواء التهديد الوشيك الذي تمثّله الصين؛ لكن يحمل الاحتواء في طياته معضلة تجاهل حاجات الصين إلى نيل الاعتراف، ما يفتح نوافذ فكرية لآراء التيار الثاني.

يرى أنصار فكرة المشاركة أنّ السياسة الخارجية الصينية مدفوعة باهتمامات التنمية الاقتصادية للمحافظة، أساساً، على النظام السياسي القائم؛ وأنّ انخراط الصين المتنامي في المؤسسات الاقتصادية العالمية مؤشّر على تقبل ميزات النظام الدولي الذي تدافع عنه الولايات المتحدة والقائم على الترابط الاقتصادي المكثف والتعددية المؤسسية، فضلاً عن أنّ الصين أضحت موقع استثمار أجنبي مهماً، وكل تدفق للتجارة والاستثمار سيقبل حتماً من حوافز الصراع، حيث سيحدّ التكامل في النظام الدولي من المخاوف الأمنية المتبادلة ويمنع التوتر ويعطّل المفاهيم

1 لمعرفة المزيد عن النظرية البنائية في العلاقات الدولية، يُنظر: تيم دان وميليا كوريك وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديماء الخضراء، سلسلة ترجمان (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

عادة، بالانخراط في نقاشٍ مع العقلانية⁽⁴⁾، غير أن الباحثة اخترقت هذه القاعدة وبدت تأملية في جوانب عدة من الكتاب، حيث لم تكتفِ بالتساؤل عن آليات التعامل مع القوة الصاعدة (وهو ما لم تُجِبْ عنه بشكل صريح في المتن) فحسب، بل أبدت اهتماماً بحيثيات تحوّلها إلى قوة ناشئة أو تعديلية، وتأثير مختلف السياقات الثقافية والتاريخية في مشوار اكتساب هويتها وإدراكها ذاتها.

إن أهم إنجاز للكتاب هو تقديمه جرعة إضافية للتنظير القيمي في العلاقات الدولية، حيث بذلت الباحثة جهداً واضحاً لرد الاعتبار إلى العوامل الاجتماعية التي كانت بمنزلة مساهمات مهملة في الحقل إذا ما قورنت بتأثيرٍ متمادٍ للعوامل المادية؛ فخلافاً لتوقعات العقلانية، من الجدير بالاهتمام أن يكون التاريخ مجالاً للبحث الإمبريقي؛ أما الهويات فبات من المسلّم به أنها تساهم في بناء الفاعلين، ولعلّ صعود الشعوبيات في العلاقات الدولية أرض خصبة مثالية لازدهار المقاربات البنائية.

المراجع

العربية

بدیع، برتران. **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**. ترجمة جان ماجد جبور. سلسلة ترجمان. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

حمشي، محمد. "النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقّد داخل الحقل". أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية. قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة. 2017.

دان، تيم وميليا كوريك وستيف سميث. **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. ترجمة ديما الخضرا. سلسلة ترجمان. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

الأجنبية

Zehfuss, Maja. *Constructivism in International Relations: The politics of Reality*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

مع ماضيها النازي⁽²⁾؛ إنّه تراكمٌ أكاديمي والتفاتة، ولو متأخرة، إلى "المنعطف البنائي" في العلاقات الدولية باعتبارها مقاربة للتحليل تساعد في إعادة ترتيب الكثير من الأحداث؛ فإشارةً المؤلفة إلى استدعاء أمجاد التاريخ لمواكبة مستقبل طموح، ترسم صورة واضحة عن انزلاق يوغسلافيا في العقد الأخير من القرن الماضي إلى الحروب بسبب استحضر القوميين الصرب هويتهم التاريخية في أثناء تطلّعهم إلى تشكيل "صربيا الكبرى"، ومن البدهي أن يكون للإدلال⁽³⁾ دور محوري في كل محاولة للنهضة، شاهد ذلك سياسة التصنيع السريع التي تبناها جوزيف ستالين، والتي برّرت على أساس الإثخان الذي تعرّضت له روسيا على مرّ التاريخ.

يعتبر انفتاح الكتاب على فلسفة هيغل مناورة جيدة للتخلص من التالوث الفلسفي الكلاسيكي الذي طغى على نقاشات نظريات العلاقات الدولية: هوبز، ولوك، وكانط؛ كما أنّ تجارب عدم الاحترام، التي فصلت فيها الباحثة، لا تستند إلى جدلية السيد والعبد فحسب، بل تجد أسساً لها في الفلسفة الإغريقية ومفهوم الثيموس Thymos أو القوة الغضبية كمحرك لسلوك الإنسان/ الدولة إلى جانب العقل والشهوة، ويبرز الثيموس إذا أحسن الفرد/ الدولة أنه عومل بطريقة لا يستحقها، أو وُضع في مكانة أدنى من وضعه الاجتماعي الطبيعي.

تُستمدّ نقاط ضعف الكتاب من إحباطات البنائية ذاتها؛ فالبنائيون بشكل عام يعتمدون على تأويلات وتفسيرات غير مترابطة عن السياسة العالمية، ويؤكّدون، باستثناء وندت، أن البنائية ليست نظرية بقدر ما هي إطار تحليلي؛ لذلك يلاحظ أن المؤلفة اعتمدت على "تعميمات عرّضية" تبدو مقيدة وأحياناً مؤدلجة؛ فمن غير الواضح إن كان طموح ألمانيا لنيل الاعتراف باعتبارها قوة عالمية قبل عام 1914 يتشابه مع سلوك الصين اليوم، كما أن إطناب الباحثة في التنويه بأهمية غزو الفضاء، تعبيراً عن القدرات العسكرية المثالية، والترابط الاقتصادي المكثف، تجسيداً للعولمة، يجعل من محاولة محاكاة ظروف ما قبل عصر 1914 في حاجة إلى مزيد من التبرير والاستدلال.

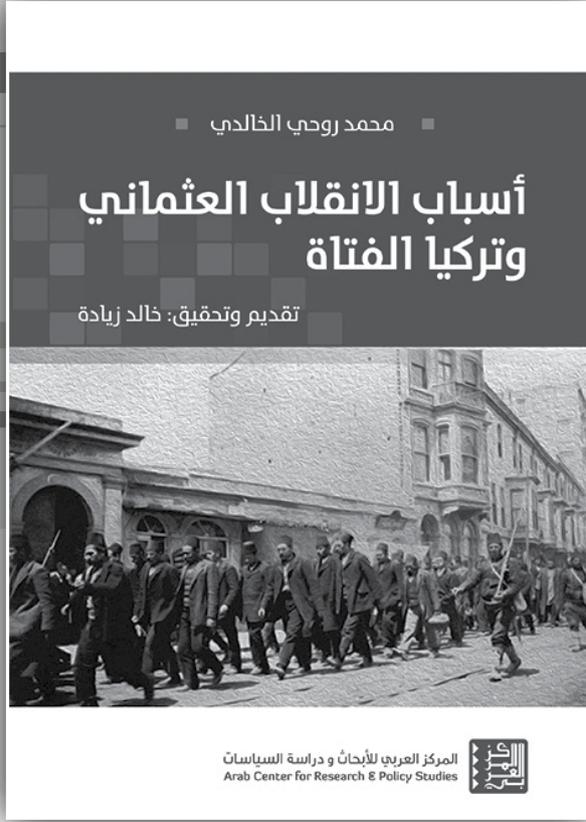
يُبدى بعض الباحثين اعتراضاً على "التوظيف الاستراتيجي" للمقاربة البنائية، حيث إن اعتماد تصنيف معين غالباً ما تكون تبعاته إقصاءً متعمّداً لمقاربات أخرى، فالبنائية الحديثة والتقليدية هما المعنيتان،

2 لمزيد من المعلومات، يُنظر:

Maja Zehfuss, *Constructivism in International Relations: The politics of Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

3 لمزيد من المعلومات عن الإدلال في العلاقات الدولية، يُنظر: برتران بدیع، **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة جان ماجد جبور، سلسلة ترجمان (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

4 لمزيد من المعلومات، يُنظر: محمد حمشي، "النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقّد داخل الحقل"، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017.



صدر حديثاً

تأليف: محمد روجي الخالدي.

أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب محمد روجي الخالدي أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة الذي حققه وقدم له خالد زيادة. يضم الكتاب (304 صفحات بالقطع الوسط، موثقاً ومفهرساً) مقدمةً بقلم المحقق، ومتمن الكتاب الأصلي. يقول زيادة إن أهمية كتاب الخالدي تكمن "في استعادة الأجواء الفكرية والسياسية التي حضرت للانقلاب والتي صنعتها، الأمر الذي يسهم في فهم التطورات اللاحقة التي شهدتها القرن العشرون وحتى يومنا هذا في تركيا والمشرق العربي ومصر".

مجلة سياسات عربية مجلة محكمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (1583-ISSN: 2307). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكمة تصدر مرة واحدة كل شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلتها نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الدبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كل عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "سياسات عربية" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة، وفقًا لما يلي:

– أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أي جهة أخرى.

– ثانياً: أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

– ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

• عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

• الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100-125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراتته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة ببليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلآت أو فصولاً من رسائل جامعية أقرت إلا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغة من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة ببليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجي اكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صوراً.
- رابعاً: يخضع كل بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكمان من المحكّمين المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القراء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمين، يحال البحث إلى محكّم مرجح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.
- خامساً: تلتزم المجلة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).
- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن المواد - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متبع في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

- اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.
- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
 - كيت ناش، السوسولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.
ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلاً: ناش، ص 117.
أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصراً: ناش، السوسولوجيا، ص 117.
ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.
أما في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:
 - ناش، كيت. السوسولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.
وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:
 - السيد ياسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.
ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.
أما في قائمة المراجع فيكون كالتالي:
 - ياسين، السيد وآخرون. تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

- اسم المؤلف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، اسم المجلّة، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:
- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، إستراتيجيات، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.
أما في قائمة المراجع، فنكتب:
 - حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربيّ". إستراتيجيات. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق"، الغارديان، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم السلسلة (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: <http://www.....>

ويتعين ذكر الرابط كاملاً، أو يكتب مختصراً بالاعتماد على مُختصر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: <http://bit.ly/2bAw2OB>

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: <http://bit.ly/2b3FLeD>

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكمين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكمين، تُحيل المجلة البحث على قارئٍ مرجّحٍ آخر.
- تعتمد مجلات المركز محكمين موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحررين والمحكمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أي شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلف. وينبغي الإبقاء على أي معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنيٍّ ومنهجيٍّ ومعلوماتيٍّ للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.

- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيم المحررون والمراجعون المادة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أي مؤلف من المؤلفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.
- تنقيد المجلات بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمة أو إضافات على البحث، إلا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كليًا، سواءً باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تنقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلات المركز العربي بمجانبة النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلفين من جميع رسوم النشر.

10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.
13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report*, The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: <http://bit.ly/2j36v5S>

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

1. Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing, proof reading and online publishing service*.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009),.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: <http://www...>

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian*, 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: <http://bit.ly/2k97Wxw>

rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 4,500 and 5,000 words in length.

4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.
5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242-55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: *Ibid.*, p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.
3. All submissions must include the following elements:
 - a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.
 - b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.
 - c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.
 - d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).
 - e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.
 - f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.
 - g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.
 - h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.
 - i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 2307-1583) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.

دعوة للكتابة

”

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضاً لمراجعات الكتب، ولحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبيده المحكمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسسية، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التجربة واحترام المعايير العلمية، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

“

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسمة الاشتراك

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع تحويل بنكي شيك لأمر المركز

Invitation to submit papers



The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.



All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief



سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

عنوان الاشتراكات:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 1107-2180 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
Qatar National Bank
Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)
IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)
SWIFT code: QNBA LB BE

الاشتراكات السنوية

(سنة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

- | | |
|-----|--|
| 35 | دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان. |
| 55 | دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان. |
| 55 | دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا. |
| 75 | دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا. |
| 95 | دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا. |
| 120 | دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا. |
| 120 | دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية. |
| 140 | دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية. |